13 عضواً اصدروا بياناً أكدوا فيه أن تصويت المجلس لا يخضع للمراجعة الحكومية أو القضائية

نواب حول حكم «الدستورية»: عضوية الطبطبائي والحربش نافذة

■ مجلس الأمة حسم النزاع حول العضوية بتصويت ديمقراطي وشفاف وفق المادة 16 من اللائحة

■ الحكم يخل بالتوازن الدستوري ما بين السلطات العامة للدولة

■ المادة «50» من دستور الكويت نصت بأن يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها

■ لا نتعرض للعمل القضائي والأعمال التنفيذية ولكننا نذود وندافع عن استقلال العمل النيابي

بيان نيابي يؤكد نفاذ عضوية الطبطبائي والحربش

اصدر 13 عضوا في مجلس الأمة بيانا حول حكم المحكمة الدستورية المتعلق بعدم دستورية المادة16 من اللائحة الداخلية للمجلس، حيث أكد النواب ان عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي سارية ونافذة ولا يمس الحكم الأخير منها ولا يجوز المساس بها أو تعطيلها احتراما لإرادة المواطنين وسيادة الأمة مصدر السلطات جميعا.

ولفتوا الى ان مجلس الأمة قد حسم النزاع حول عضوية النائبين بتصويت ديمقراطي وشفاف وفق المادة 16 من اللائحة الداخلية قبل القضاء بعدم دستوريتها وأن تصويت مجلس عمل برلماني أصيل لا يخضع للمراجعة الحكومية أو القضائية بأي حال وفق المستقر عليه في الفقه القانوني وأحكام المحكمة الدستورية ذاتها.

وأوضح النواب إنهم لا يتعرضون للعمل القضائي البحت ولا للأعمال التنفيذية البحتة، مشددين على أنهم يذودون عن استقلال العمل النيابي.

وفيما يلي نص البيان:

«اطلعنا بقلق بالغ على حكم المحكمة الدستورية المؤرخ في 19 ديسمبر 2018 والقاضي بعدم دستورية المادة (16) من اللائحة الداخلية الصادرة عام 1963، وعلى الرغم من إيماننا بصيانة واستقلالية القضاء وحماية نزاهة القضاة وحيادهم - صدر الحكم ليُخل بالتوازن الدستوري ما بين السلطات العامة للدولة من جانب وينتقص من استقلال السلطة التشريعية من جانب آخر.

وحيث قررت المادة (50) من دستور دولة الكويت بأن "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور".

وحيث أوكل الدستور - واللائحة الداخلية وقانون الانتخاب - لمجلس الأمة ذاته الفصل في صحة عضوية أعضائه وكافة الشؤون الأخرى المتعلقة بالعضوية من استقالة وإعلان شغور المقعد النيابي وغيرها وجعل هذا هو الأصل.

وحيث أن "مجلس الأمة" قد حسم النزاع بتصويت ديموقراطي وشفاف وفق المادة (16) من اللائحة الداخلية - قبل القضاء بعدم دستوريتها - وحيث أن تصويت "المجلس" عمل برلماني أصيل لا يخضع للمراجعة الحكومية أو القضائية بأي حال وفق المستقر عليه في الفقه القانوني وأحكام المحكمة الدستورية ذاتها.

وعليه - نؤكد نحن الموقعين أدناه - بأن عضوية النائبين الفاضلين - د. جمعان ظاهر الحربش، د. وليد مساعد الطبطبائي - سارية ونافذة ولا يمس الحكم الأخير منها ولا يجوز المساس بها أو تعطيلها احتراماً لإرادة المواطنين - وسيادة الأمة - مصدر السلطات جميعا.

وواجب الآخ رئيس مجلس الأمة والأخوة الأعضاء صيانة أحكام الدستور وسواده كافة وفي مقدمتها ما يتعلق بحصانة النائب كي يزاول أعماله الرقابية والتشريعية كاملة تجاه جميع السلطات العامة وكافة المرافق - بما فيها مرفق القضاء.

وختاما: إننا لا نتعرض في هذا البيان للعمل القضائي البحت فقد استقل به القاضي وانفرد كما أننا لا نتعرض للأعمال التنفيذية البحتة فالحكومة تستقل بها وتنفرد وكذلك نذود عن استقلال العمل النيابي وشرف تمثيل الأمة والدفاع عن مصالحها وأموالها وحقوقها وحرياتها، مما يحتم علينا إعلان هذا الموقف والعمل وفقه.

حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه».

والنواب الموقعون على البيان هم: عبدالوهاب البابطين، محمد هايف المطيري، الحميدي السبيعي، عمر الطبطبائي، خالد العتيبي، نايف العجمي، عبدالله فهاد العنزي، ثامر السويط، عادل الدمخي، محمد براك المطير، أسامة الشاهين، مبارك الحجرف، ومحمد الدلال.

طلب كشفاً بأسمائها والوضع الراهن لها

الدلال لوزير التربية: ما هي المشاريع المنفذة بميزانيات تعزيزية؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي عن المشاريع التعليمية التي تم تنفيذها من خلال الميزانيات التعزيزية.

ونص السؤال على ما يلي:

استلمت وزارة التربية على مدى سنوات عدة ميزانيات تعزيزية لتطوير التعليم بخلاف الميزانيات السنوية وبدأت هذه الميزانيات منذ عام 2007 بمبلغ (500) مليون دينارتم صرفها على (28) مشروعا.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كشف باسماء هذه المشاريع التي وضعتها الوزارة والوضع الراهن لها بعد مرور أكثر من عشر سنوات على تنفيذها.

2 - شرح تفصيلي عن كل مشروع، والجهة المنوط بها تنفيذه، والميزانية التي صرفت عليه.

3 - مكشف باسماء وطبيعة عقود الشراء والتوريد الخاصة بكل مشروع من هذه المشاريع، وكيفية توزيع الميزانية.

4 - الدراسات التقييمية التي اجرتها الوزارة لقياس مدى اثر هذه المشاريع على جودة التعليم.

5 - ما خطط وإجراءات وزارة التربية الحالية والمستقبلية للتعامل مع هذه المشاريع؟ مع تزويدي بما يفيد ذلك

استفسر عن الاشتراطات التي تضمنتها وعلى إثرها تمت ترسيتها على الشركة الفائزة

النصف يسأل وزير الأوقاف عن مناقصة إدارة محفظة «300» عقار

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة عن صحة اعتماد الأمانة العامة للأوقاف مناقصة إدارة المحفظة العقارية في (300) عقار.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي اعتماد الأمانة العامة للأوقاف مناقصة إدارة المحفظة العقارية في (300) عقار.

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما مدى صحة هذه المعلومات؟ ومتى طرحت المناقصة؟ ومتى كانت الترسية وفض المظاريف؟

2 - ما الاشتراطات التي تضمنتها المناقصة وعلى اثرها تمت ترسيتها على الشركة الفائزة؟

3 - هل طرحت المناقصة من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟ إذا كانت الإجابة النفي فيرجى بيان الأسباب.

4 - لماذا لم يعلن عن المناقصة في الصحف الرسمية كما جاء في القانون؟

5 - كم يبلغ عدد الشركات التي شاركت في المناقصة؟

6 - كم سعر العطاء الذي قدمته الشركة الفائزة مقابل إدارة المحفظة العقارية التي خولها الفوز بالمناقصة؟

7 - ما صحة أن أحد أعضاء اللجنة المسؤولة عن اختيار الشركة الفائزة كان عضوا سابقا في الشركة الفائزة؟ (ا ع) (أ.غ)

طالب بمعرفة خطط الوزارة للتحقق من عدم تلوثها بأي مواد تجعلها غير صالحة للاستهلاك الآدمي

الخضير لوزير الصحة: هل تم التنسيق مع «الجمارك» فيما يخص المنتجات الزراعية الواردة للبلاد؟

حمود الخضير

وجه النائب د. حمود الخضير سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح قال في مقدمته:

بعد نحو سبع سنوات على الأحداث العسكرية والأمنية في سورية والتي تخللها استخدام السلاح الكيماوي في بعض المناطق والمدن السورية لاسيما الزراعية منها فإن العديد من علامات الإستفهام تثار حول مدى سلامة المنتجات الزراعية والغذائية السورية من أي ضرر جراء استخدام السلاح الكيماوي ومع بدء دخول المنتجات السورية الغذائية إلى الكويت في الآونة الأخيرة فإن هذا الهاجس لدى المواطنين من عدم تضرر هذه المنتجات بالمواد الكيماوية ما زال قائما،

وطالب الخضير إفادته بالآتي:

1 - هل قمتم بالتنسيق مع الادارة العامة للجمارك في فحص المنتجات الزراعية والغذائية الواردة للبلاد من المناطق التي شهدت نزاعات وحروبا واستخداما للأسلحة المحظورة كما حصل في سورية قبل الترخيص بدخولها البلاد ؟ وإن لم يكن هذا التنسيق حصل فما المانع القانوني لذلك؟ وما خططكم للتحقق من عدم تلوث المنتجات الزراعية بأي إشعاعات أو بأي مواد تجعلها غير صالحة للاستهلاك الآدمي؟

2 - هل طلبت منكم الإدارة العامة للجمارك إنشاء مكتب لهيئة الغذاء في المنافذ للمساهمة في سرعة فحص المواد الغذائية ؟ وما الذي يمكن أن تقدمه الهيئة من خلال هذا المكتب في حال تم الاتفاق على افتتاحه؟

3 - هل لدى الهيئة العامة للغذاء الأجهزة والمعدات والإمكانات التي تؤهلها للتحقق من عدم تلوث المواد الغذائية المستوردة من أماكن الحروب والصراعات بأي إشعاعات ضارة كيماوية أو غيرها ؟ وإن لم تكن متوافرة لديكم فهل أنتم بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيرها ؟ وإن لم تكن الأجهزة متاحة حاليا فكيف لكم التحقق من سلامة المنتجات الغذائية الواردة للبلاد من أي مواد كيماوية

بعد إغلاقها من قبل شركة المشروعات السياحية في 6 يونيو 2016

الحويلة يستفسر عن موعد إعادة افتتاح المدينة الترفيهية

محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن موعد إعادة افتتاح المدينة الترفيهية، والميزانية المرصودة لتطويرها.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد المدينة الترفيهية من كبرى الوجهات وأهم المرافق الحيوية السياحية والترفيهية في البلاد والتي تمثل متنفسا رئيسا للجمهور وقد افتتحت في 12 مارس 1984،وتبلغ مساحة المدينة مليون متر مربع.

وقد أعلنت شركة المشروعات السياحية عن إغلاق المدينة الترفيهية بالكامل وذلك لإجراء أعمال التطوير الشاملة للمدينة وجميع مرافقها في 6 يونيو 2016، حتى تاريخه لم يتم تطويرها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الموعد المحدد لإعادة افتتاح المدينة الترفيهية؟ ولماذا لم تجر أعمال التطوير تدريجيا أثناء استقبالها الجمهور؟

2 - كم تبلغ الميزانية المحددة لأعمال تطوير المدينة الترفيهية؟

3 - ما مشاريع التطوير السياحية التي تعمل شركة المشروعات السياحية على إنشائها وتحديثها؟ مع بيان ما تم بشأنها ومدى جهوزيتها، وهل منها ما هو متوقف سواء على مستوى الصيانة أو الإنشاء؟ وفي حالة جهوزية بعضها ما الأسباب التي تمنع من افتتاحها وذلك حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 - ما خطة شركة المشروعات السياحية لتنشيط القطاع السياحي؟

5 - ما الخطط التي نفذتها شركة المشروعات السياحية خلال السنوات الخمس الأخيرة لتنشيط السياحة؟

الهاشم تسأل وزير الأشغال عن كيفية تخلص الكراجات والعيادات من نفاياتها

صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا إلى وزير الأشغال العامة عن الرقابة على الكراجات والمطاعم والعيادات الطبية وغيرها حول كيفية التخلص من نفاياتها.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا للأزمة الحالية التي تعيشها البلاد بسبب غزارة هطول الأمطار والتي كشفت الكثير من الأخطاء والسلبيات المتعلقة بآلية صرف المياه وغرق الكثير من الطرق وغيرها من الأضرار التي تكبدها الوطن والمواطن ما يدل على الخلل الموجود في اداء الهيئة العامة للبيئة لممارسة أعمالها في نظافة وحماية البيئة ومراقبة المخالفين وهي بهذا تحيد عن الهدف الذي انشئت من أجله.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1- هل تتم الرقابة على الكراجات والمطاعم والعيادات الطبية وغيرها حول كيفية التخلص من نفاياتها؟ وهل تتم محاسبة المخالف؟

2- هل هناك دراسة للاثر البيئي من زراعة الكاناكاربس بجانب مجاري صرف المياه؟ وهل لها أضرار صحية كونها قريبة من المنازل؟

3- هل هناك دراسة لأثر ظاهرة الاحتباس الحراري على دولة الكويت؟ وهل هناك حاجة لتغيير أو تطوير البنية التحتية لمواجهة هذه التغيرات؟